إجمالي العائد ينمو 8 في المئة إلى 6.5 مليارات درهم رغم تقلبات سوق الصلب عالمياً

546 مليون درهم أرباح «حديد الإمارات» في 2013

حققت شركة حديد الإمارات أرباحاً صافية بلغت قيمتها 546 مليون درهم عام 2013، نتيجة ارتفاع إجمالي العائد بنسبة 8 في المئة إلى 6.5 مليارات درهم، بحسب سعيد غمران الرميثي الرئيس التنفيذي للشركة.

ورغم تراجع الطلب العالمي على الحديد عام 2013، وزيادة الطاقة الإنتاجية عالمياً وتذبذب أسعار المواد الخام، إلا أن «حديد الإمارات» حافظت على نمو عوائدها خلال العام، بحسب الرميثي. ورفعت الشركة إنتاجها العام الماضي بنحو 12 في المئة.

فبحسب البيانات الصادرة عن الشركة أمس، بلغ حجم إنتاج مصانع الحديد من المنتجات النهائية نحو 2.6 مليون طن عام 2013، منها 1.7 مليون طن من حديد التسليح و316 ألف طن من المقاطع الإنشائية الثقيلة و573 ألف طن من لفائف أسلاك الحديد.

وقال الرميثي إن شركة حديد الإمارات المملوكة من قبل الشركة القابضة العامة «صناعات» التابعة لحكومة أبوظبي، حققت مبيعات خلال عام 2013 قوامها 3 ملايين طن، كان نصيب السوق المحلية منها 1.9 مليون طن، فيما تم تصدير الكميات المتبقية منها إلى أوروبا والشرق الأقصى والأميركيتين ودول الشرق الأوسط.

وأضاف «رغم التحديات التي تشهدها أسواق الحديد عالمياً، إلا أننا استطعنا عام 2013 تنمية أعمالنا والدخول في أسواق جديدة وتحقيق أداء قوي».

وتوقع أن تتعافى أسواق الصلب العالمية عام 2014، مدعومة بعودة النمو إلى الاقتصادات النامية، ما سيرفع الطلب على الحديد.

وتتماشى هذه التوقعات مع تحليلات الجمعية العالمية للحديد والتي حددت نمو الطلب على الصلب عام 2014 في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 7.3 في المئة ليرتفع إلى 69 مليون طن مقارنة بنسبة النمو البالغة 1.7 في المئة عام 2013، والتي رفعت حجم الطلب إلى 64.3 مليون طن.

وأعرب الرميثي عن اعتقاده بأن مشاريع البناء في دول الخليج العربية ستشكل الحافز الرئيسي لنمو صناعة الحديد في المنطقة على المدى القصير، تليها مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات وكذلك مشاريع البنى التحتية.

وقال «رغم عودة الثبات لقطاع البناء في دول الخليج العربية، فإن مشاريع البنى التحتية ستشكل ركيزة التعافي في السنوات القادمة».

وعززت «حديد الإمارات» جهودها خلال العام الماضي لتوفير التدريب المهني لمواطني الدولة.

فقد رفعت الشركة عدد البرامج التدريبية التي تتيحها للمواطنين إلى 624 برنامجاً، علماً بأن أعداد المواطنين العاملين في الشركة خلال العام ارتفعت نسبياً حتى وصلت نسبة التوطين إلى 19 في المئة، وهي النسبة التي تسعى الشركة إلى زيادتها بنهاية عام 2018 إلى 30 في المئة.

من جهة أخرى، أكد الرميثي «أن المناخ العملي عام 2013 كان مشوباً بالتحديات إلا أننا تمكنا، بفضل دعم «صناعات» وجهود الفريق هنا، من تحقيق التقدم على مختلف الأصعدة».

مصنع حديد الإمارات

وقال «نجحنا في شهر مايو من العام الماضي في تصدير أول شحنة من المقاطع الإنشائية الثقيلة إلى ولاية هيوستن الأميركية لتكون بذلك أول منتجات إماراتية من نوعها تدخل أراضي الولايات المتحدة، لتستخدم في حركة الإنشاء والتعمير هناك، كما نجحنا بتصدير شحنة مشابهة إلى ميناء «التامبرا المكسيكي».

وأضاف «نجحنا خلال السنوات القليلة الماضية في زيادة كميات صادراتنا إلى الأسواق الإقليمية، إضافة إلى أسواق شبه القارة الهندية والقارتين الآسيوية والأفريقية، وها نحن اليوم ندخل أسواق الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأميركا، مما يدل على ثقة هذه الأسواق بجودة منتجنا الوطني».

وقال «من الإنجازات التي حققتها الشركة أيضا عام 2013، تزويد مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بأول شحنة من حديد التسليح الخاص بالمنشآت النووية في موقع براكة بالمنطقة الغربية بأبوظبي، إذ يتم إنشاء محطة الطاقة النووية السلمية».

وأوضح أنه من المتوقع أن تقوم الشركة بتسليم كميات أخرى من حديد التسليح بفئتيه النووية وغير النووية للمؤسسة خلال الأعوام السبعة المقبلة، وهي مدة إنشاء المحطات الأربع للطاقة النووية.

ونظراً لمدى اهتمام حديد الإمارات بالبيئة وسعيها للحفاظ عليها، فقد دخلت في شهر نوفمبر الماضي بشراكة مع شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» و«مصدر» لالتقاط الكربون من منشآت حديد الإمارات وحقنه في الحقول.

وتم إرساء عقد هذا المشروع الذي تنفذه «أدنوك» و«مصدر» بقيمة 450 مليون درهم لبناء محطة لضغط غاز ثاني أكسيد الكربون ومد خط أنابيب بطول 50 كيلومترا لنقل الغاز الذي يتم التقاطه من منشآت «حديد الإمارات» لاستخدامه في عمليات تعزيز الاستخراج في حقول النفط البرية بأبوظبي.

وأشار الرميثي إلى أن المشروع سيسهم في التقاط 800 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً، ومن المتوقع إنجازه قبل نهاية عام 2016. وكان قد سبق لدولة الإمارات أن استخدمت موارد الغاز الهيدروكربوني لتعزيز الإنتاج في عدد من حقولها النفطية.

وقال الرميثي «في ظل تنامي الطلب المحلي على الطاقة، سيتيح استخدام غاز ثاني أكسيد الكربون المحافظة على موارد الغاز الطبيعي للاستفادة منها في توليد الطاقة محلياً، كما يمثل هذا المشروع المرحلة الأولى من شبكة أبوظبي لالتقاط الكربون واستخدامه وحقنه والتي تندرج ضمن التزام الإمارة بخفض البصمة الكربونية لأنشطتها الاقتصادية وإرساء الأسس لقطاع طاقة منخفض الانبعاثات الكربونية».

2.9 مليار درهم قيمة تداولات سوق دبي المالي

سادت سوق دبي المالي في أولى جلسات الاسبوع امس موجة عالية من التفاؤل بسبب النتائج الإيجابية المتلاحقة للتحسن القوي لاقتصاد الدولة إذ وصلت قيمة التداولات إلى نحو «2.9» مليار درهم مصحوبا بارتفاع قوي لمؤشر السوق بنسبة «2.2» في المئة.

واكتسب مؤشر سوق دبي المالي في ختام تداولات اليوم «90.3» نقطة ليغلق على نحو «4189» نقطة وسط ارتفاع أسعار أسهم «16» شركة وهبوط أسهم «12» شركة وثبات أسعار خمس شركات.

وكانت «أجيليتي» أكثر الشركات ارتفاعا من حيث التغير في أسعارها بإغلاق «9.10» درهم بنسبة تغير بلغت «13.8» في المئة بينما كانت «السلام القابضة» أكثر الشركات انخفاضا في أسعارها بإغلاق «1.33» درهم بنسبة تغير «سالب 4.4» في المئة.

يذكر أن نطاق التقلب المعمول به في سوق دبي المالي هو «15» في المئة صعوداً كحد أقصى و«10» في المئة هبوطا كحد أدنى.

وكان سهم شركة سوق دبي المالي أكثر نشاطا من حيث قيمة التداول إذ بلغت نحو «462.2» مليون درهم باستحواذ ما نسبته «15.9» في المئة من قيمة تداولات السوق مرتفعا سعره «23» فلسا ليغلق على «3.33» درهم.

وتصدر قطاع العقارات والإنشاءات الهندسية باقي القطاعات المتداول أسهمها من حيث قيمة التداول في السوق بمبلغ «1.2» مليار درهم أي ما نسبته «41.7» في المئة.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في سوق دبي المالي فقد بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم اليوم نحو «1.2» مليار درهم لتشكل ما نسبته «40.7» في المئة من إجمالي قيمة المشتريات في حين بلغ إجمالي قيمة مبيعاتهم نحو مليار درهم بنسبة «35.3» في المئة من إجمالي قيمة المبيعات ليصل بذلك صافي الاستثمار الأجنبي إلى «156.4» مليون درهم كمحصلة شراء.

7.18 آلاف رخصة وزعت على مختلف الأنشطة

12 في المئة نمو الرخص التجارية الصادرة من «اقتصادية دبي» 2013

نمت عدد الرخص التجارية التي أصدرتها دائرة التنمية الاقتصادية في دبي 12٪ خلال العام الماضي مقارنة بالعام 2012 لتبلغ 18757 رخصة تجارية مقابل 16791.

وقال محمد شاعل، المدير التنفيذي للقطاع التسجيل والترخيص التجاري في الدائرة إن مؤشر الرخص الصادر للعام 2013 أظهر استمرارية النمو المتنوع في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يؤكد على جاذبية وتنافسية إمارة دبي في استقطاب الشركات والأفراد، وسهولة مزاولة الأعمال لأصحاب الرخص التجارية من رجال أعمال ومستثمرين على حد سواء.

ووفقاً للمؤشر جاءت الرخص المهنية الأكثر ارتفاعاً بنسبة 18 في المئة، تلتها التجارية 10 في المئة، ثم الرخص الصناعية 4 في المئة، أما الرخص السياحية فقد سجلت استقراراً مقارنة بالعام 2012. وسجل إجمالي الرخص المجددة نسبة ارتفاع بلغت 8 في المئة، لتصل إلى 112487 رخصة، وفي المقابل سجلت الرخص المعدلة ارتفاعاً بنسبة 9 في المئة حيث بلغت 74061 رخصة، وزاد إجمالي المعاملات المنجزة بنسبة 4 في المئة لتصل إلى 5،615 ألف معاملة، مقارنة بالعام 2012. وأضاف محمد شاعل، إن مؤشر الرخص التجارية للعام 2013 يعكس حجم التطور المتواصل في القطاعات الحيوية، وثقة المستثمرين ورجال الأعمال بقدرة دبي التنافسية على مختلف الأصعدة، وهو دليل واضح على موقع إمارة دبي كمنصة للحركة التجارية والأعمال، واحتلالها موقعاً استراتيجيا على مستوى الخارطة الاقتصادية المحلية والإقليمية. وأشاد بدور الحكومة الرامي إلى تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بتحسين بيئة الأعمال وتحفيز المستثمرين إلى تحسن الأداء الاقتصادي لبعض القطاعات الرئيسية لا سيما السياحية والتجارية والصناعية، مؤكداً على أن اقتصادية دبي تعمل بالتوازي مع توجيهات القيادة الحكيمة الهادفة إلى تطبيق وتفعيل أرقى المعايير للخدمات المقدمة للعملاء على كافة المستويات الإقليمية والعالمية.

ولفت إلى أن إمارة دبي تشهد مراحل متقدمة من التنمية المستدامة وذلك بفضل القيمة المضافة خلال مزاولة النشاطات التجارية، وتعزيز الشراكات في مجتمع الأعمال من خلال سهولة إجراءات بدء النشاط الاقتصادي وتقديم أفضل الخدمات الذكية، وتذليل العقبات وتوفير الوقت، وتسهيل آلية مزاولة الأعمال في شتى المجالات، وهو ما يشكل مساهمة فعالة في تطوير بيئة الأعمال وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي لإمارة دبي، وجذب المستثمرين سواء من داخل الدولة أو خارجها.

تلقى اعترافاً دولياً من قبل تلك الجهة ذات المعايير الرائدة

«سيرفس هيرو» توقع اتفاقية مع «المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء»

فاتن أبو غزالة

فورست مورجيسون

أعلنت سيرفس هيرو، أمس، عن توقيعها لإتفاقية جديدة مع المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء، وهي إتفاقية تعكس بدورها الإعتراف الدولي الذي ناله أول مؤشر في الكويت والأوحد لقياس رضا العملاء من قبل المؤشر الأمريكي ذو المعايير الرائدة.

المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء هو المؤشر الإقتصادي الذي يُعنى بقياس رضا العملاء والمستهلكين على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، يتولى المؤشر مهمة قياس رضا العملاء في كل أمريكا الجنوبية، وأوروبا، وأفريقيا، وآسيا.

وتعليقا على الاتفاقية، صرحت رئيسة سيرفس هيرو فاتن أبو غزالة، قائلة: «يشرفنا التعاقد مع المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء، المؤشر الدولي ذو المعايير الرائدة. وتؤكد الإتفاقية على جودة الخدمة التي يقدمها مؤشر سيرفس هيرو لكل من الشركات والعملاء على حد سواء وتعزز من قيمتها وأهميتها».

وأضافت قائلة: «لطالما كان المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء، والذي تم تطبيقه في عام 1994، الملهم الرئيسي لمؤشر سيرفس هيرو والآن نرى الحلم يتحقق ليس فقط بإطلاق المؤشر بل بالتعاون والعمل عن قرب مع فريق عمل المؤشر ذو الخبره والمعرفة لدعم مسيرة نجاح المؤشر الأول في الكويت والأوحد لقياس رضا العملاء. إلى جانب إنضمام الدكتور فورست مورجيسون، مدير قطاع البحوث لدى المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء، إلى أعضاء المجلس الإستشاري لمؤشر سيرفس هيرو.»

وتشمل مسؤوليات الدكتور فورست مورجيسون، البحوث الأكاديمية والتحليل الإحصائي وبرنامج الترخيص الدولي وسوف يتمكن، من خلال ما يمتلكه من خبره واسعة وسجل حافل بالإنجازات وأبحاث حول التاثير الإقتصادي لرضا العملاء على القطاع الخاص، من المساهمة بشكل فعال ومؤثر وتقديم الاستشارات اللازمة في سبيل تعزيز مكانة المؤشر في السوق الكويتي باعتباره اداة اقتصادية مهمة وحتمية.

وبدوره يقول الدكتور فورست مورجيسون، مدير قطاع البحوث لدى المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء: «يلعب المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء، في الوقت الحالي، دورا بارزا في إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ويعد مؤشرا رئيسيا على صحة الإقتصاد، الأمر الذي يعكس بدوره أهمية المؤشر وما يظهره من نتائج. وبموجب الشراكة مع سيرفس هيرو، فإننا ندعم تلك القيمة ونعزز من مكانة المؤشر كمقياس إقتصادي.

من خلال الإتفاقية، ستتمكن سيرفس هيرو من تطبيق النظام القياسي العالمي الذي يتبعه المؤشر الأمريكي لقياس رضا العملاء مانحا الشركات المختلفة إمكانية المقارنة مع نظيراتها في مختلف أسواق العالم، مما يعود بالنفع على الشركات المشاركة في الإستفتاء.

اليوم، وبعد إجراء الإستفتاء على مدار أربعة سنوات متتالية، تمكن خلالهم مؤشر سيرفس هيرو من إستقطاب ما يزيد عن 45،000 مشارك، وشهد خلالهم 14 قطاعاً من أصل 16 تطوراً ملحوظاً في مستوى رضا العملاء منذ العام 2010 بالرغم من زيادة معايير قياس تلك الخدمات. ومن بين أهم تلك المعايير التي شهدت تطوراً ملحوظا هما معياري مراكز خدمة العملاء والقيمة مقابل المال.

تلتزم سيرفس هيرو بتقديم خدمات ذات جودة وفعالية وبتقديم تقارير جديرة بالثقة تسهم بشكل مباشر في الإرتقاء بما تقدمه الشركات من منتجات وخدمات.

«برقان» يزيد عدد الأفرع التي توفر بطاقة X-Change الفورية

اعلن بنك برقان انه قام بزيادة عدد الأفرع التي تقدم بطاقة X-Change الفورية متعددة العملات نظرا للإقبال الشديد من العملاء على طلبها. فبجانب فرع البنك في مطار الكويت الدولي الآن بإمكان العملاء طلب واستلام بطاقتهم فوريا من فرع مارينا مول و فرع الرقه وفرع البنك الرئيسي.

وبهذا يستطيع العملاء وكافة المسافرين الحصول على بطاقاتهم عند زيارتهم للفروع المذكورة دون الحاجه للقيام بإجراءات التسجيل المعتادة عبر موقع البنك على الانترنت أوالأنتظار لمدة يومين لاستلامها.

هذا وقد صممت بطاقة X-Change متعددة العملات خصيصاً للمسافرين والطلبة الذين يدرسون في الخارج. وتشمل البطاقة عملات مختلفة يستطيع حامليها الاستفادة منها مثل الدولار الأميركي، واليورو، والجنيه الإسترليني ، والدرهم الإماراتي وتتيح البطاقة لحامليها سهولة التسوق على الانترنت وحجز تذاكر السفر والفنادق، كما تحافظ على سعر الصرف عند التعبئة.

ارتفاع الإيرادات السنوية بنسبة 8 في المئة ومجلس الإدارة يوصي بتوزيعات نقدية بنسبة 7.25 في المئة

«العربية للطيران» تحقق 94 مليون درهم صافي أرباح في الربع الرابع من 2013

كشفت «العربية للطيران»،امس عن نتائجها المالية للربع الرابع المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2013، والتي عكست المستويات العالية من الربحية التي حققتها الشركة، والنمو المتواصل التي شهدته على امتداد عملياتها.

وبلغت الأرباح الصافية للربع الرابع المنتهي في 31 ديسمبر 2013 نحو 94 مليون درهم إماراتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12 في المئة عن صافي أرباح الشركة للعام 2012 والتي بلغت 84 مليون درهم. كما وصلت إيرادات الشركة للربع الرابع من العام 2013 إلى 811 مليون درهم إماراتي، أي بزيادة نسبتها 8 في المئة مقارنة بـ753 مليون درهم حققتها في الفترة ذاتها من العام السابق. ونقلت الشركة على متن طائراتها خلال الربع الرابع من العام الحالي أكثر من 1.5 مليون مسافر، وهو ما يمثل ارتفاعاً بمقدار 15 في المئة مقارنة بالربع الذي سبقه من العام 2013.

وفي معرض تعليقه على النتائج، قال الشيخ عبد الله بن محمد آل ثاني، رئيس مجلس إدارة «العربية للطيران»: «شهدت 'العربية للطيران' نمواً متواصلاً منذ إطلاق عملياتها في أكتوبر 2003، حيث كان أداؤنا في هذا العام الذي احتفلنا فيه بالذكرة العاشرة لتاسيس الشركة استمراراً لهذا النمو الكبير. فقد واصلت استراتيجية التوسع التي انتهجناها منذ أكثر من عقد من الزمن حصاد النتائج الطيبة في العام 2013 لتساعدنا من جديد على تحقيق أداء متميز واستثنائي».

وبلغت الأرباح الصافية للسنة المالية 2013 الى 435 مليون درهم إماراتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 2 في المئة عن صافي أرباح الشركة للعام 2012. بينما وصلت إيرادات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر، 2013 إلى 3.2 مليارات درهم إماراتي، أي بزيادة نسبتها 14 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2012. ونقلت الشركة على متن طائراتها خلال العام المنصرم أكثر من 6.1 ملايين مسافر، وهو ما يمثل ارتفاعاً بمقدار 15 في المئة مقارنة بـ 5.3 ملايين مسافر في العام 2012. ووصل معدل إشغال مقاعد طائرات «العربية للطيران»- نسبة عدد المسافرين إلى عدد المقاعد المتاحة- للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 إلى 80 في المئة.

وأضاف الشيخ آل ثاني: «إننا واثقون للغاية من الأسس المتينة لقطاع الطيران في المنطقة خصوصا على المدى الطويل، ونؤمن بأننا نمتلك نموذج الأعمال، والبنية التحتية المثالية لترسيخ مكانتنا كشركة الطيران الاقتصادي الرائدة في المنطقة. وسنواصل استكشاف الفرص وإطلاق المشاريع الجديدة التي تسهم في دفع مسيرة 'العربية للطيران' نحو تحقيق خططها الطموحة للنمو، وتوفر في الوقت ذاته أفضل العائدات لمساهمينا».

وجاء إعلان النتائج عقب اختتام اجتماع مجلس إدارة «العربية للطيران» اليوم، والذي أوصى بتوزيع 7.25 في المئة من رأس مال الشركة كأرباح للمساهمين أي بمقدار 7.25 فلوس لكل سهم. وسيتم طرح هذه التوصية للتصديق عليها من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية الذي سينعقد لاحقا.

وأضافت «العربية للطيران» 8 وجهات جديدة في العام 2013 إلى شبكة عملياتها، شملت يريفان في أرمينيا، ولار ومشهد في إيران، وبغداد في العراق، وسيالكوت في باكستان، وأبها وحائل والهفوف في المملكة العربية السعودية. كما تسلمت الشركة 7 طائرات جديدة من طراز إيرباص A320 في العام 2013 لترفع بذلك عدد طائرات أسطولها إلى 35 طائرة.

ومن بين الإنجازات العديدة التي حققتها «العربية للطيران» خلال هذا العام الذي احتفلت فيه بمرور 10 سنوات على إطلاقها، كان فوز الشركة بجائزة «أفضل شركة طيران اقتصادي للعام» في حفل توزيع جوائز «أفييشن بزنس 2013».

العربية للطيران